المواطنة والهويات المتداخلة

محاضرة ألقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي بتاريخ ٢٩ صفر١٤٣٠هـ الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٠٩م

عبدالله جناحي
متخصص في الاقتصاد والعلوم السياسية

المواطنة ـ كما يعرفها المفكر الإسلامي الدكتور طارق البشري ـ هي «صفة الفرد الذي ينتمي لجماعة سياسية معينة تكون قد قامت على أساسها دولة يكون لها سلطة بموجب حاكميتها للجماعة؛ بحيث يكون للمحكوم فرصة المشاركة في الحكم من خلال المشاركة السياسية بأسلوب تنظيمي ما؛ كالانتخابات ووجود الرقابة». ومن هنا، يتعين وصف المواطنة باعتبار تعلقها بالطرف الآخر في علاقته بالدولة مادامت الدولة تشمله بحاكميتها.

لقد قررت الدساتير الغربية بكون الفرد هو وحدة المجتمع الأساسية، حتى عرف بعضها المواطنة بكونها «العلاقة التعاقدية القائمة بين الفرد والدولة»، رغم ما يحجب هذا المفهوم من قناعات مرتبطة بفكر العشيرة والطائفية التي ساهمت ولا تزال في إضعافه وعززت من فكرة الراعي والرعية.

وحتى نستطيع الدخول في حديثنا للمواطنة بعمق، فإنه لا بد من استعراض مجال الهوية الثقافية في دوائرها الثلاث، والتي قسمها المفكر المغربي الدكتور محمد عابد الجابري. وهي كالتالي:

- **الدائرة الأولى:** وتتمثل في الفرد ككائن له احتياجاته التي تدفعه نحو الانعزال أو الاحتجاج أو الرفض والتطرف.
- **الدائرة الثانية:** وتتمثل في الجماعة بمختلف أشكالها القبلية أو

الطائفية أو الإثنية، والتي يلجأ لها الفرد في ظل غياب بدائل أخرى، مشيرًا للقوة المؤثرة التي تمثلها هذه الدائرة في الجمع السياسي والاجتماعي والقيمي.

- **الدائرة الثالثة:** وتتمثل في الوطنية أو الأمة المحتضنة لتينك الدائرتين، بما تملكه من مقومات جذب موجه يترجمه توفير مبادئ الوطنية كمبدأ المواطنة، ومبدأ المشاركة السياسية، ثم مبدأ التوزيع العادل للثروة.

وهذه الدوائر الثلاث ـ لا سيما الدائرتين الأوليين ـ في حالة من التضخم أو الانكماش بما يؤثر على الفرد أو الجماعة ولاءً وموقفًا، يعتمد ذلك على حضور أو غياب ثلاثة مبادئ رئيسية تعتبر بحد ذاتها محددات لهذه الدوائر ومنشطات لها، يتحكم في غيابها وحضورها السياسات الأمنية والاقتصادية التي تمارسها الدولة سلبًا أو إيجابًا. وهذه المبادئ هي:

أولًا: مبدأ المواطنة

والمواطنة دائرة يحتاج تعزيزها لإضعاف دائرة الجماعة المتمثلة في الطائفية والقبلية والإثنية، ولا يتم ذلك دون توفير سياسات ومواقف تشريعية تنبذ التمييز بين المواطنين وتحقق المساواة لتجسيد دولة القانون. وبذلك يصبح الفرد منتميًا لدائرة الوطن.

ثانيًا: مبدأ المشاركة السياسية

المشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر يحقق العدالة ويوظف الولاءات الطائفية والقبلية والإثنية؛ ليكون لها تمثيلها الذي يعبر عن رأي الناس ومصالحهم في مجالس الدولة الانتخابية والتشريعية والبلدية، الأمر الذي من شأنه إضعاف دائرة الجماعة لصالح الدائرة الوطنية أيضًا.

ثالثًا: مبدأ التوزيع العادل للثروة (الاقتصاد الريعي)

يخلق الاقتصاد الريعي قيمًا وسلوكًا تتعارض مع التوزيع

العادل للثروة الوطنية، والعدل في توزيعها يعزز مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي من شأنه توسيع دائرة الوطنية لتضم مختلف الأقليات والهويات الأخرى في تنوع ثقافي وفكري وديني متناغم. ولا شك أن أي اختلال في أحد هذه المبادئ الثلاثة كفيل بالتأثير على المبدأين الآخرين، فهناك علاقة جدلية وتفاعلية بينها جميعًا.

ولتعزيز مبدأ المواطنة، فإنه يجب ملاحظة آثار قيمتين قائمتين بصورة بارزة في دول الخليج العربي؛ تؤثران تأثيرًا مباشرًا في ممارسة حالة المواطنة وتطبيق مبادئها وأسسها. وهاتان القيمتان هما:

أولًا: قيمة الاقتصاد الريعي

تعزز قيم الاقتصاد الريعي فكرة الرعية على حساب المواطنة بما تفرضه من تقديم الراعي فيها لعطايا ومكرمات حسب توزيع يجانب العدالة. وحتى يتبين ذلك فإنه لا بد من شرح وتحليل مضمون مفهوم الاقتصاد الريعي وقيمه وإفرازاته الاجتماعية.

وتسمى الدولة التي تعتمد على الريع الخارجي في معظم إنتاجها القومي بالدولة «الريعية»، وفيها يؤول الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان، الأمر الذي يقتضي تفرقة حتمية بين الأغلبية التي تستأثر بعناصر هذا الريع، وتقصر استخداماته على الأقلية من السكان، ومن شأن ذلك حكر الفائدة وتركيز القوة الاقتصادية، فالسياسية في يد عدد محدود يجعل الدولة المستفيد المباشر منه.

وبذلك تصبح الدولة مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي، ولا تعود بحاجة لصياغة سياسات اقتصاد بقدر حاجتها لسياسة مصروفات، ويصبح وصفها بدولة رصد التخصيصات وصفًا دقيقًا يؤكده ارتفاع حجم إجمالي الناتج المحلي الذي يؤدي إنفاقه إلى

ارتفاع معدله لحده الأقصى؛ في ظل غياب فرض الضرائب.

لا شك أن الدول الريعية قد عكست ظلالًا قاتمة على تشكيل علاقات المجتمع؛ بحيث استبدلت فكرة «المواطنة» بفكرة «الراعي والرعية»، فأفرزت بذلك تداخلًا بين المصلحة الخاصة والعامة؛ عبر تنفيذ مشاريع تخدم القطاع العام لصالح القطاع الخاص من قبل أغلب كبار مسؤولي الدولة التي أصبحت ترسي العطاءات والمناقصات كنوع من التعبير عن رضا الحاكم وعطاياه للتجار وغيرهم؛ فزاد ثراؤهم بتفشي الفساد الاقتصادي الذي أصبح على مر الزمن أمرًا مقبولًا.

ونستطيع في هذا المقام أن نؤكد صحة أطروحة (كينز) على المجتمعات النفطية، حيث يرى بأن الذين يدخلون عالم المال والأعمال لا يحملون معهم «روح المشروع الرأسمالي» القائم على التنظيم والتجميع لعوامل الإنتاج وتحمل المخاطر طويلة الأجل والمشاركة في دفع عملية التراكم الرأسمالي المنتج، إذ أن العديد منهم تحركه «روح المضاربة» القائمة على الكسب السريع واستغلال الاختناقات في الأسواق، وفي أحوال كثيرة يدار الاقتصاد الوطني بواسطة حفنة من المضاربين والمغامرين الماليين، وأوضح مثال على ذلك ما حدث في سوق المناخ بالكويت.

وتعتبر الدول الخليجية النفطية أفضل تجسيد لفكرة الدولة الريعية، فهذه الدول تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة خام (البترول) ويستند اقتصادها إلى نوع من الريع الخارجي المعتمد على توافر ظروف مناسبة، وطلب خارجي هائل، وتمثل إيرادات النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي. وبمقارنة بسيطة بين عنصر العمل والناتج تتجلى المفارقة، حيث أن إنتاج النفط يمثل ما بين ٦٠ ـ ٨٠٪ من الناتج المحلي، إلا أن عدد المشتغلين في إنتاج النفط لا يتجاوز ٢ ـ ٣ ٪ من مجموع العاملين.

ويمكن القول هنا بما يراه مستشار صندوق النقد العربي

الدكتور «حازم الببلاوي» من أن جميع السمات القيمية والثقافية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع والسياسة في الدولة الريعية التي أشرنا إليها تتجلى في هذه الدول بشكل كبير، ومما ساهم في تشرب المجتمع الخليجي والجزيرة العربية لهذه القيم وبالموافقة المجتمعية لأن تأخذ الدولة هذا الدور التوزيعي للثروة على حلقات المجتمع هو أن جذورها التاريخية القبلية تحمل ذات السمات الريعية.

فالمجتمعات القبلية السابقة على ظهور الدولة الحديثة كانت تعتمد أيضًا في استقطاب الولاء من القبائل والعشائر على توزيع العطايا والمنح، وجاءت ثروة النفط فأكدت هذا الدور في رداء حديث من دولة الرفاهية التي تقدم للمواطنين المزايا والخدمات، وهكذا اختلط دور الدولة الحديثة في توفير الخدمات العامة في دولة الرفاهية، مع فكرة عطايا الحاكم ومنحه التقليدية للقبائل لكسب ولائها في المجتمعات السابقة.

ثانيًا: قيمة المساواة

ويعتبر مبدأ المساواة شرط أساس في تعزيز مبدأ المواطنة، والمساواة تعني ـ كما يراها الدكتور طارق البشري ـ «أن تنظر الدولة إلى الأفراد المكونين من الشعب بحسبانهم محض أفراد لا يتميز فرد منهم عن الآخرين إلا إذا كانت لديه أوصاف مكتسبة كالتعليم والخبرة والمهارات أو بلوغه سن معينة للتمكن من إجراء أعمال معينة أو تولي مناصب معينة». ويناقض الاستبداد السياسي المساواة، حيث لا تقوم به حياة اجتماعية أو سياسية سليمة. وللاستبداد أشكال عدة؛ أخطرها ما يتم عن طريق استغلال القانون المتعلق بالدستور أو الحريات العامة.

سنضطر في هذا المحور أن نعتمد في وصفنا للمجتمع الديمقراطي على النموذج الأوربي الذي أصبح سائدًا كنموذج يعتمد على دولة المؤسسات والقانون، ورغم قناعتنا أن هذا النموذج ليس إلا حالة

من جملة حالات أخرى وتجارب بشرية وإنسانية عديدة، غير أنه على الصعيد المؤسساتي، يعد حالة نموذجية كتب لها أن تتطور بفعل جملة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاستعمارية والدينية والفكرية، ليصل إلى دولة المؤسسات المعاصرة التي لم يعرف التاريخ لها مثيلًا من قبل .

بيد أنه من المهم جدًّا أن نميز ـ ونحن نتكلم عن دولة المؤسسات والقانون ـ بين الجذور التاريخية التي أدت إلى نجاح النموذج الرأسمالي وبين الواقع العربي الشرقي عامة، والتطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعات الخليج العربية والجزيرة العربية على وجه الخصوص.

يمكننا القول أن النموذج الرأسمالي يقوم على تقسيم واضح بين بنيتين، بنية تحتية اقتصادية تشكل الصناعة عمودها، وبنية فوقية قوامها أجهزة الدولة ومؤسساتها والأيديولوجيات المرتبطة بها. أما مجتمعاتنا العربية، ونتيجة للعديد من العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها، فإننا نجد أن الأوضاع فيها لم تتطور إلى مرحلة يمكن التمييز عبرها بين البنيتين.

وأعتقد أن هناك تداخلًا بين عناصر البنية التحتية والفوقية بصورة كبيرة لدرجة أثرت في الفعل السياسي والاجتماعي، فجاء متأثرا بالبنية الفوقية التقليدية، رغم وجود بنية تحتية اقتصادية حديثة تعتمد على وسائل وطرق النظام الرأسمالي المعاصر.

ولا يتقيد الفعل السياسي في مجتمعاتنا بآليات محددة، وإنما يوظف ما يناسب قضيته ويخدم قناعاته من أحداث التاريخ ومن تجارب الشعوب المعاصرة، الأمر الذي يدعونا إلى أهمية التمييز بين الممارسة السياسية في الغرب الرأسمالي والشرق العربي الإسلامي؛ فالوعي السياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية يرتبط فعلًا بالانتماء الطبقي، في حين أن المجتمعات الشرقية الذي يسود فيها الانقسام إلى (جماعات) تتمايز عن بعضها وفق قيم مكتسبة

تحركها المصالح الاقتصادية في الخفاء، كما يحركها التعصب القبلي والطائفي.

الطائفية والقبلية ضدان لتعزيز المواطنة

سياسيًا، هنالك فرق بين الاعتراف بتعددية ثقافية أو طائفية على أساس المواطنة المتساوية، وبين تحويل هذه التعددية إلى جماعة سياسية تلغي رأي ودور المواطن الفرد، وتختزل المواطنين إلى أعضاء في جماعات تشتق حقوقهم من خلال عضويتهم. لذلك، لا تعترف الديمقراطية الحقة بغير وجود روابط سياسية بين جماعات حقوقية تتمثل في اتحادات طوعية وليس جماعات عضوية كالطائفة والعشيرة.

ومن هنا، يأتي دور الأحزاب السياسية في ضرورة العمل الجادّ لخلق الاندماج والإيمان بأن الحقل السياسي لا يحتمل وجود جماعات ترى امتلاكها وحدها للحقيقية المطلقة، وهو أمر يعد خطيرًا لأن الحقل السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي من المفترض أن تلتقي فيه كل الجماعات وليس مجالًا للقاء المقدسات، وهو جوهر أطروحة فصل الدين عن السياسة.

ويشير في هذا المقام الدكتور سمير مرقص الباحث المصري بأن «الاندماج هو عملية مجتمعية شاملة تحتاج إلى جهد وانفتاح وإعادة القيمة للدولة القومية المؤسسة على المواطنة والاقتصاد الإنتاجي والاستقلال الوطني».

ولتحقيق وتعزيز المواطنة هناك أدوار للدولة وأدوار أخرى للمجتمع المدني وبالأخص التنظيمات السياسية، حيث أن للمواطنة بعدان، البعد الأول هو المواطنة الأفقية، ويقصد بها العلاقة بين المواطن وشريكه المواطن، والتي تتحقق من خلال تبني القيم المشتركة والعمل معا في إطار المجتمع المدني وعليه يحدث التكامل بين الجميع بغض النظر عن الاختلاف.

وفي هذا الشأن فإن أحد أكبر التحديات أمام المجتمع المدني بمؤسساته السياسية والحقوقية والاجتماعية والمهنية هو خلق الاندماج في العديد من الأشكال التي تعزز الطائفية والقبلية بديلة عن المواطنة، كالصناديق الخيرية والأوقاف والمحاكم، بل والمؤسسات التعليمية التي باتت في وقتنا الراهن تتجه إلى الفرز الطائفي عبر التعليم الخاص أو كما هو حاصل في مملكة البحرين من إنشاء معهدين دينيين حكوميين لكل من أبناء الطائفة السنية والشيعية، مما قد يخلق مخاطر في خلق انفصال بين الأجيال الصاعدة من أبناء الوطن.

البعد الثاني للمواطنة هو المواطنة الرأسية التي تعبر عن العلاقة المؤسسية بين المواطن والدولة من خلال النظام العام والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات وخدمات، وهو البعد الذي تم استعراضه فيما تقدم من هذه الورقة؛ حيث تتحمل الدولة المسؤولية الأكبر في قدرتها على إدارة التنوع وابتكار سياسات وآليات الدمج الاجتماعي للجماعات والطوائف، وذلك بسبب نفوذ سلطتها.

مكونات ومقومات المجتمع الديمقراطي

مبدأ المواطنة:

وهو المبدأ الذي يمثل حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، كما أنه المدخل إلى إرساء أسس نظام حكم ديمقراطي فيها، ورغم أن هذا المبدأ قد مر عبر التاريخ بمحطات تاريخية تطور فيها حتى وصل إلى دلالته المعاصرة، والتي تتمثل في حق المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن حق المشاركة في إنجاز القرارات الجماعية وحق تولي المناصب العامة والمساواة أمام القانون.

أن تاريخ مبدأ المواطنة تاريخ سعي الإنسان من أجل الإنصاف

والعدل والمساواة، وفيه ناضل الإنسان من أجل أعادة الاعتراف بكيانه وبحقه في الطيبات ومشاركته في اتخاذ القرارات، ولعل الحضارات القديمة والأديان والشرائع التي انبثقت عنها ساهمت في وضع أساس للمساواة أعلى من إرادة الملوك وحكم الإمبراطوريات، لتقيم أسس الإنصاف والعدل والمساواة في الأرض.

مبدأ المشاركة السياسية:

وهو المبدأ الذي كان له الدور البارز في تكوين الدولة الحديثة، وذلك عندما أصبحت علاقة الدولة مباشرة مع الشعب، وأعد المسرح السياسي لتطبيق فكرة سيادة الشعب تطبيقًا حيًا حركيًا، وبنشوء الدولة القومية أصبح الشعب يعتبر الدولة دولته ويطالبها مع مرور الزمن بالاعتراف بحقوقه، كما كانت حاجة الملوك إلى إيرادات كافية تدفعهم إلى فرض وتحصيل مزيد من الضرائب، الأمر الذي لم يكن يسيرا دون وجود تمثيل لدافعي الضرائب. وساد القول المشهور (لا ضريبة بدون تمثيل) وبرز بالتالي مبدأ التمثيل السياسي.

وفي هذا المقام من المفيد أن نعطي للعلاقة بين الديمقراطية والضرائب بعض حقها، فالتاريخ الاقتصادي لأوروبا يشير إلى وجود حاجة بين جني الضرائب من السكان وفكرة المشاركة السياسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيام المشاركة السياسية في دول الشمال الأوروبي كاسكندنافيا وبريطانيا كانت قد تمت بحاجة الملوك إلى الاعتماد على شعوبهم في تحصيل الضرائب، الأمر الذي شجعهم على الإنتاج وزيادة قدرتهم الضريبية من خلال السماح بمزيد من المشاركة السياسية واستتباب الأمن الاجتماعي، هذا بينما تأخرت المشاركة السياسية في دول أوروبا الجنوبية وعلى الأخص أسبانيا والبرتغال بسبب قدرة الملوك على ملء خزائنهم من ذهب المستعمرات في أمريكا.

مبدأ حكم القانون :

وهو من المبادئ الرئيسية لإرساء أسس الدولة الحديثة وتعزيز مبدأ المواطنة المعاصرة، ولقد بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة التي نظمت علاقات الرجال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت الامتيازات المدعمة بالصكوك هي القاسم المشترك للمجتمعات الأوروبية. ومع التطور القانوني، وبفضل تزايد المشاركة السياسية في عصر النهضة والتنوير انتشرت فكرة «العقد الاجتماعي» و«الحكم الدستوري» وتحويل الدولة إلى مؤسسة منفصلة تتقاسم السلطة فيها سلطات ثلاث؛ تشريعية وتنفيذية وقضائية، بحيث تنظم علاقة التعاون بينها وفق شرعية دستورية.

وقد كانت هذه المبادئ مفقودة أو غير مؤصلة في الفكر العربي التقليدي، فضلًا عن المجتمعات التي ترتكز بنيتها الاقتصادية على هبات الطبيعة، لما بقيت مهجورة في النظرية القومية العربية، بإقصائها عن التطبيق والممارسة في الدول التي حكمتها أنظمة قومية التوجه. وكان هذا التجاهل نتيجة طبيعية لعدم إيلاء موضوعة الديمقراطية اهتمامًا جوهريًا وانشغال الأجندة القومية بجداول اهتمامات كان الاعتقاد بأنها أكثر إلحاحًا، كتحرير فلسطين والوحدة العربية ومقاومة الاستعمار.

الخلاصة

بمقارنة سريعة بين السمات القيمية والثقافية والسياسية للاقتصاد الريعي وبين مقومات المجتمع الديمقراطي تتجلى صعوبة الاقتناع بالتوافق والانسجام بل التصالح التام بينهما؛ الأمر الذي يؤدي على الصعيد العملي إلى تطبيق مشوه أو ناقص للمبادئ الأساسية للدولة الديمقراطية في المجتمعات الريعية. وخلاصة القول أن الذي يحقق التصالح بين مقومات وثوابت مجتمعاتنا الريعية ومقومات وثوابت الدولة الديمقراطية وتعزيز

مبـدأ المواطنـة تتمثـل في:

١. تحويل (القبيلة) بمفهومها الواسع الذي يشمل كل بنية عصبوية إلى اللا قبيلة؛ بتنظيم مدني سياسي اجتماعي تكونه أحزاب ونقابات وجمعيات حرة ومؤسسات دستورية وما شابه، بمعنى بناء مجتمع يميز فيه بين المجتمع السياسي المتمثل في الدولة وأجهزتها، والمجتمع المدني المتمثل في التنظيمات الاجتماعية المستقلة عن أجهزة الدولة.

٢. تحويل الاقتصاد الريعي (الغنيمة) إلى اقتصاد إنتاجي، بملاحظة أن الاقتصاد الخليجي يطغي فيه الريع بكل مكوناته، ولا يمكن الحديث عن مجتمع المشاركة السياسية الفعلية إلا إذا تم تحويله إلى اقتصاد إنتاجي تعتمد الدولة فيه على موارد وإنتاج المجتمع بدلًا من أن يعتمد الاقتصاد والناس والمجتمع على ثروة الدولة الريعية.

٣. تحويل (العقيدة) بمفهومها الواسع أيضًا إلى مجرد رأي؛ بدلًا من التفكير المذهبي الطائفي أو القبلي المتعصب، والذي يدعي امتلاك الحقيقة، ففي منح المجال لحرية الفكر إتاحة لحرية المغايرة والاختلاف بالرأي والعقيدة ونسبية الحقائق، وتلك أحد مقومات الدولة الديمقراطية.

مُنتدى الثلاثاء الثقافي

Thulatha Cultural Forum